الأمم المتحدة

A/63/691–S/2009/50

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
26 January 2009
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الثالثة والستون
البند ٦٤ من جدول الأعمال
تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها

مجلس الأمن
السنة الرابعة والستون

رسالتان متطابقتان مؤرختان ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ موجهتان إلى الأمين العام وإلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لقطر لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل طيه رسالة موجهة من صاحبة السمو الشيخة موزة بنت ناصر المسند، حرم صاحب السمو أمير دولة قطر، إلى السفير جان – موريس ريبير، الممثل الدائم لفرنسا ورئيس مجلس الأمن.

وأرجوا ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار البند ٦٤ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) ناصر عبد العزيز **النصر**
السفير
الممثل الدائم

280109 280109 09-22063 (A)

مرفق الرسالتين المتطابقتين المؤرختين ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ الموجهتين إلى الأمين العام وإلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لقطر لدى الأمم المتحدة

[الأصل بالعربية]

١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩

في الرابع من كانون الثاني/يناير الجاري، خاطبت كما في علمكم، الأمين العام للأمم المتحدة بشأن الأوضاع المزرية في غزة وبخاصة استهداف المدنيين ومؤسساتهم من دور عبادة ومدارس ومستشفيات مما يتنافى وأبسط الحقوق التي تضمنها الشرائع السماوية والمواثيق الدولية.

وبصفتي رئيس مجلس إدارة مؤسسة قطر للتربية والعلوم وتنمية المجتمع، ورئيسة المنظمة الدولية المعنية بحماية المؤسسات التعليمية والعاملين بها بمناطق الأزمات ومقرهما دولة قطر، أجدد من خلالكم استنكاري وقلقي الشديدين لما يتعرض له الشعب الفلسطيني في قطاع غزة من عقاب جماعي واستهداف مباشر جراء الغارات الجوية والبحرية والغزو البري لقطاع غزة.

ولأن تلك الأوضاع لم تزدد إلا استفحالا وتفاقما، فإنني ومن منطلق مهمتي كمبعوث خاص لمنظمة اليونسكو للتعليمين الأساسي والعالي، أعلن استنكاري الشديد لما تتعرض له المؤسسات التعليمية والمدارس من دمار وما يلحق بالأطفال والمعلمين من استهداف مباشر ومتعمد من قبل القوات الإسرائيلية، دون أي اكتراث لحرمة تلك المؤسسات وبخاصة التابعة منها لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، حيث كما في علمكم، فقد استهدفت قوات الاحتلال الإسرائيلي مدرسة ''الفاخورة'' في مخيم جباليا التي اتخذها المدنيون العزل ملاذا آمنا مما أدى إلى سقوط ثلاثة وأربعين شهيدا وأكثر من مائة جريح.

إن أنظار العالم كله تتجه اليوم إلى كيانات الأمم المتحدة، وبالأخص مجلس الأمن، متطلعة إلى أن ينهض بمسؤولياته لحماية المدنيين الفلسطينيين في قطاع غزة، وخاصة وأن المجلس في طور عقد مناقشة مفتوحة حول حماية المدنيين خلال الأيام القادمة. إنني أضم صوتي للأصوات التي انطلقت مطالبة بأن يضطلع مجلس الأمن وأعضاؤه بالمسؤولية السياسية والأخلاقية والإنسانية الواقعة على عاتقهم تجاه الشعب الفلسطيني وتجاه شعوب المنطقة في تقصي الحقائق بشأن الجرائم المرتكبة ضد المدنيين الفلسطينيين واتخاذ قرار بشأن تدابير فعلية

لوقف الانتهاكات الحالية لقوانين حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي فيما يتعلق بالمدنيين الفلسطينيين استرشادا بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، ومع الأخذ بالاعتبار الالتزامات المترتبة عن ذلك الميثاق وغيره من صكوك القانون الدولي وقواعده من مقاصد الأمم المتحدة ومبادئه المرفقة باتفاقية لاهاي الرابعة لعام ١٩٠٧، واتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب، المؤرخة في ١٢ أغسطس ١٩٤٩، بما في ذلك الأحكام المدونة في البروتوكول الأول لاتفاقية جنيف الرابعة التي تنطبق على الحالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، واسترشادا بقرار مجلس الأمن رقم ١٨٦٠ (٢٠٠٩) بتاريخ ٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، حول الحالة المأساوية في قطاع غزة والقرارات السابقة ذات الصلة بالحالة في الشرق الأوسط بما في ذلك قضية فلسطين.

ومن منطلق مسؤوليتي كمبعوثة خاصة لمنظمة اليونسكو للتعليم الأساسي والعالي، فإنني أذكر رئاسة المجلس بما نص عليه قرار مجلس الأمن رقم ١٦١٢ (٢٠٠٥) والذي أنشأ فريق مجلس الأمن العامل المعني بالأطفال في الصراعات المسلحة والذي أقر في مضمونه إنشاء آلية الرصد والإبلاغ المشار إليها في الفقرة الثالثة من القرار. وينص القرار على أن هذه الآلية تعالج ستة انتهاكات جسيمة ترتكب ضد الأطفال في حالات الصراع المسلح بما فيها قتل وتشويه الأطفال والهجمات على المدارس.

وعليه فإنني أوجه طلبا مباشرا لمجلس الأمن من خلالكم لطلب تقرير من الأمين العام بشكل عاجل ينظر فيه المجلس في أقرب فرصة ممكنة، حول حالة الأطفال الفلسطينيين في قطاع غزة وما تعرضوا له من قتل وتشويه وتشريد وما تعرضت له المدارس والمؤسسات التعليمية من هجمات قاتلة بما فيها مدرسة الفاخورة لوكالة غوث اللاجئين (الأونروا) في مخيم جباليا، بغرض اتخاذ المجلس قرارا بشأن تدابير فعلية لوقف الانتهاكات الحالية لقوانين حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي التي يتعرض لها الأطفال في قطاع غزة لضمان المساءلة في انتهاكات القانون الدولي من قبل دولة الاحتلال إسرائيل لمحاسبة الجناة ومعاقبتهم على أفعالهم.

إن أهمية هذا الموضوع تكمن كذلك في أن الاستهداف المستمر لهذه المؤسسات لا يجعل لدى المدنيين الفلسطينيين مناطق آمنة يلجأون إليها في ظل هذا العدوان الأعمى. ونتوجه إلى مجلسكم لكي يُقدم على هذه الخطوة الضرورية من أجل إعمال ما نصت عليه قوانين حقوق الإنسان الدولية والقانون الإنساني الدولي ذات العلاقة بحماية الأهداف المدنية

ومنها المؤسسات التعليمية والعاملين بها والمستفيدين منها إنقاذا لشعب غزة المنكوب ولمحاسبة الجناة ومعاقبتهم على أفعالهم.

إن ليس لدى مجلسكم إلا هذا الخيار، وهو التقصي وجلب الحقائق واتخاذ قرارات بشأن تدابير فعلية لوقف الانتهاكات الحالية لقوانين حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي لتوفير الدليل القاطع اللازم لمحاسبة الجناة ومعاقبتهم على أفعالهم ضد المدنيين الفلسطينيين في قطاع غزة.

إن شعوبنا تتطلع إلى نتائج التحقيق والإجراءات المتخذة في هذا المجال من قبل مجلسكم الموقر بأسرع وقت ممكن.